

وفي الاحكام عند قول صاحب الدرر وفيه يضع يمينه على يساره
تحت ستره اي في القيام وكذا في القعود اذ اصلى قاعدا وهذا
في الرجل عندنا وقال مالك يرسل يديه ارسالا وقال الاوزاعي
هو خير والمذهب عندنا انه سنة والمرأة تضع على صدرها
لان سبني حالها على الستر وفي مختصر المحيط قيل وقت الترويع
بعد العشاء قبل الترحي لو صلاها بعد الوتر لا يجوز والصح
ان وقتها ما بين العشاء الى طلوع الفجر حتى لو صلاها بعد الوتر
يجوز وفيه ايضا ولا يجوز امامة الاخرس المتكلم لا للامانة
الخشى المشكل مثله لا تجوز وللنساء تجوز ان تقدمهن وان قام
وسطن فسدت صلاتهم وفيه ايضا ولو شدد شعرا في الصلاة
توجد عينه في القدران مثل قوله **ع**
ارايتم الذي يكذب بالدين **ع** فذلك الذي يدع اليتيم
ع او قوله **ع**
ويخزيهم وينصرهم عليهم **ع** ويشف صدور قوم مؤمنينا
واراد به انشأ الشعراء فسد صلاته وفي شرح المنية لابن امير
حاج يكره ان يصلي في الثوب الذي اصابه السور الكروه اذ كان
قادرا على غيره او غسله بطهور غير مكره وان يصلي وقد اصاب
بدنه ذلك وهو قادر على غسله بطهور ليس كذلك وعن محمد صلى

ومع

ومعصية او سنورا وفارة اجزائه وقد اساء وفي الشرح المذكور
ولو قيل بان يكره ان يصلي ثوب اصابه السور المشكوك وهو
قادرا على غيره او اصاب بدنه ذلك قياسا على ما تقدم في السور
المكروه لم يكن بعيدا وفي الشرح المذكور اذ اصلى ومعه درهم
اصابته النجاسة من الوجهين فعند محمد لا تجوز صلاته لانه
النجاسة متعددة لا يمكن الفصل بين الوجهين وعند ابي يوسف
لكن في الخائبة اذ اصلى ومعه درهم تنجس جانباه الصحيح انه لا يقع
جواز الصلاة لان الكل درهم واحد ونص في الخلاصة على انه
المختار وفي الشرح المذكور وطهارة موضع القديين بشرط ان
كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم ولو جمعت بلغت اكثر من
قدر الدرهم لا تجوز صلاته وهذا انما يتحقق على ان النجاسة
اكثر من قدر الدرهم في موضع احدي القدمين لان المفروض
من القيام يتأدى باحدها فيجعل وضع الاخرى كالعدم كما هو
قياس رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة كما في البدايع ونقله
في الذخيرة عن بعضهم لكن الأول هو الصحيح رواية ودراية
لان القيام مضاف اليهما اذ ليس احدهما بان يضاف القيام اليها
باولى من الاخرى فلا جرم ان في الذخيرة وفي نسخة الامام
الناهد الصفار الاصح انه لا تجوز صلاته وهكذا كان يفتى